

السجون في السعودية: تحليل فوكوي لآليات الضبط والتحول في الفضاء العقابي

مركز طوى للدراسات

كيف تحوّلت السجون في السعودية من أدوات عقاب بدني إلى فضاءات لإنتاج الطاعة والانضباط؟

ليس السجن مجرد بناء إسمنتي تحرسه الجدران والكاميرات، بل هو، في عمقه، تعبير مكثّف عن منطق السلطة. إنه نقطة التقاء بين ما هو قانوني، وما هو أمني، وما هو أخلاقي، وما هو رمزي. وفي السياق السعودي تحديداً، يكتسب السجن دلالة سياسية وثقافية مضاعفة، إذ يُستخدم ليس فقط لمعاقبة الأجساد، بل لتشكيل النفوس، وتطويع الضمائر، وإعادة إنتاج الطاعة.

فقد شهدت المملكة السعودية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكان من المفترض أن تترافق هذه التحولات مع توسع في الحريات وضمن للحقوق. لكنّ الواقع أثبت العكس: فبينما ارتفعت شعارات "الإصلاح" و"التمكين"، توسعت رقعة القمع، وتضاعف استخدام السجن كأداة لإخماد المعارضة، وإسكات الأصوات المستقلة، وترويض الفضاء العام.

ومن هنا تبرز أهمية النقاش حول واقع السجون السعودية، في سعي إلى تفكيك البنية العقابية في السعودية، ليس من خلال الرصد الكمي أو التوثيق القانوني فحسب، بل عبر عدسة تحليلية فلسفية تستند إلى أعمال المفكر الفرنسي ميشال فوكو، الذي نظر إلى السجن بوصفه مؤسسة انضباطية حديثة تتجاوز العقوبة لتصوغ الذات، وتُعيد إنتاج الطاعة داخل المجتمع.

وسوف نتناول هنا واقع السجون في السعودية من زوايا متعددة: تاريخية، دينية، ثقافية، سياسية، ونفسية، بهدف الإجابة عن أسئلة جوهرية: كيف تشكّل السجن بوصفه مؤسسة في السعودية؟ ما هي طبيعة العلاقة بين العقوبة والدين في بنيته؟ كيف يُعاد إنتاج الطاعة عبر أدوات ناعمة كالخطاب والمناصحة والعزل؟ وهل يمكن فهم السجن دون فهم بنية الدولة التي ينتسب إليها؟

لا يمكن الإحاطة بكل جوانب الظاهرة، لكن نطمح إلى تقديم قراءة فكرية ونقدية، تكشف عن الطبيعة المركّبة للسجن السعودي، بوصفه مرآة لنمط السلطة السائد، وأداة مركزية في إنتاج "المواطن الصالح" وفق مقاييس الدولة، لا وفق مبدأ العدالة.

وإذ نعتمد على المنهج التحليلي التأملي، استناداً إلى المقاربة الفوكوية، فإننا نستند أيضاً إلى عدد من الشهادات والتقارير الحقوقية، والمصادر الفكرية والنقدية، العربية منها والأجنبية، في محاولة لبناء تصور شامل ومركّب عن البنية العقابية السعودية، ليس فقط بكونها واقعاً، بل بوصفها بنية دلالية تنتج المعنى، وتعيد تشكيله.

الإطار النظري – فوكو والسجن كآلة انضباط

إن مقارنة واقع السجون في السعودية لا تكتمل دون استحضار البنية النظرية التي قدّمها ميشال فوكو حول العلاقة بين السلطة والعقاب، لا بكونها مسألة قانونية فحسب، بل بوصفها نظاماً معرفياً تقنياً يخترق الجسد والذات والمجتمع. لقد شكّل كتاب المراقبة والمعاقبة (1975) منعطفاً في فهم السجن، حيث لم يعد يُنظر إليه كمجرد فضاء لعزل الخارجين عن القانون، بل كأداة مركزية في إنتاج الانضباط وضبط العلاقات الاجتماعية عبر تقنيات دقيقة ومتراكبة.

ينتبع فوكو التحول التاريخي من العقوبات العلنية القائمة على التعذيب والتمثيل بالجسد، إلى نظام حديث للعقوبة يتميّز بالخفاء والانضباط. لم يكن هذا الانتقال مجرد تطور إنساني، بل عملية استراتيجية استبدلت "الملك الجلاد" بـ"الدولة المراقبة"؛ حيث انتقل مركز الثقل من الجسد إلى النفس، ومن الانتقام إلى الإصلاح، ومن الرهبة إلى المراقبة المستدامة.

السجن كاختراع حديث للسلطة الانضباطية

لم يكن السجن - بحسب فوكو - نتيجة طبيعية لتقدم العدالة، بل أداة ولدتها الدولة الحديثة لتنظيم الحياة الاجتماعية وفق منطق عقلاني تقني. فالسجن لا يهدف فقط إلى "العقاب"، بل إلى إعادة تشكيل الفرد كي يكون نافعاً، مطيعاً، قابلاً للتوجيه والتقييم. وهكذا يغدو السجن ليس حالة استثنائية، بل جزءاً من منظومة انضباطية أوسع تشمل المدرسة والمستشفى والثكنة والمصنع.

وقد استعان فوكو بنموذج البانوبتيكون الذي صمّمه جيرمي بنثام، لتوضيح مفعول السلطة الحديثة: بنية دائرية تُتيح مراقبة الجميع من دون أن يعرف أحد متى يُراقب، مما يُنتج طاعة ذاتية. في هذا السياق، يغدو السجن خاضعاً ليس للعنف بل لنظرة السلطة التي تُطبع داخله، فيتحول إلى ذات منضبطة تمارس الرقابة على نفسها.

هذه التقنية لا تقتصر على السجن، بل تمتد لتشمل المجتمع بكامله. فالمجتمع المراقب هو امتداد طبيعي للسجن الحديث، حيث تسود تقنيات التصنيف، الإحصاء، والملاحظة المستمرة، وهي كلها أدوات تُنتج "الذات المُطواعة" بدلاً من القمع الظاهر.

السجن كمرآة لبنية السلطة

في رؤية فوكو، لا يمكن فهم السجن دون فهم علاقته بالسلطة والمعرفة. فالسجن ينتج معرفة عن السجين: ملفاً، تقييماً، توصيات علاجية، وكلها تُستخدم لإعادة إدماجه وفق معايير الدولة. وهكذا، لا يُعاقب السجين بسبب جريمته فحسب، بل بسبب شخصيته، ميوله، قابليته للإصلاح، أي أنه يُعاد تشكيله بوصفه كائناً يمكن التحكم به.

وهذه المعرفة - أي خطاب الطب النفسي والقانوني والأمني - لا تُحيّد، بل تتواطأ مع آليات السيطرة. فالسجن الحديث لم يعد يتعامل مع الخارجين عن القانون، بل مع "الخطيرين اجتماعياً"، وهم من تُنتجهم المؤسسة ذاتها عبر معاييرها وانحيازاتها.

ويرى فوكو أن السلطة الحديثة مرت بثلاث مراحل: سلطة السيادة التي كانت تملك حق القتل، وسلطة الانضباط التي تسيطر على الجسد عبر التنظيم، ثم "البيوسياسية" التي تدير حياة السكان. السجن ينتمي إلى المرحلة الثانية، لكنه يخدم أيضاً المرحلة الثالثة، إذ يشكّل أداة للتحكم بالجماعات "غير المنتجة" أو "المنحرفة" تحت غطاء الأمن أو التأهيل.

في هذا المعنى، يصبح السجن صورة مكثفة للسلطة الحديثة: فهو ليس معزولاً عن المجتمع، بل يشكّل جوهره، مرآته، وآلية اشتغاله.

وعليه، يضع الإطار الفوكوي السجن في مركز فهم السلطة لا في هامشها. فالسجن السعودي، من هذا المنظور، ليس مجرد فضاء احتجاج، بل جزء من منظومة شاملة لإنتاج الطاعة، وإعادة تشكيل الذات، وضبط المجتمع. وفي ضوء هذا الإطار، يمكننا أن نتناول في وقت لاحق كيف تجلت هذه الآليات في سياق المملكة السعودية، تاريخياً وثقافياً وسياسياً، وكيف تحوّل السجن إلى "مختبر للسلطة"، يعكس طبيعة الدولة نفسها.

النشأة التاريخية للمؤسسة العقابية في السعودية

يمثل السجن، في السياق السعودي، امتداداً لنمط تأديبي تقليدي ارتكز على الدمج بين السلطة الدينية والضبط العرفي، قبل أن يُعاد تشكيله في إطار الدولة الحديثة بوصفه أداة للضبط السياسي والاجتماعي. وسنحاول هنا تفكيك تحولات هذا النمط، بدءاً من الجذور القبلية والفقهية، مروراً بتشكيل الدولة السعودية الثالثة (1932)، وصولاً إلى تشكّل الجهاز العقابي المعاصر، وما رافقه من أنماط قمعية مؤسسية.

أ - القبلية والفقهية للعقوبة قبل الدولة الحديثة

قبل تأسيس الدولة السعودية الحديثة، كانت أنماط العقوبة تتأسس على منطق قبلي يقوم على الردع الاجتماعي، من خلال آليات مثل النفي، الدية، والقصاص، ضمن أعراف تضبط السلوك بما يخدم توازنات العصبية والبنية المجتمعية. لم يكن السجن مفهوماً مؤسسياً مستقراً، بل إجراءً استثنائياً يرتبط بالتأديب لا بالتقنين.

وقد شكّلت الشريعة الإسلامية، بقراءتها السلفية في شبه الجزيرة، مرجعية للعقوبة، بما في ذلك الحدود والتعزيرات. وكانت العقوبات تُمارَس بوصفها تمثيلاً لعدالة إلهية تُجسّد عبر السلطة الأبوية للشيخ أو القاضي، لا بوصفها جزءاً من منظومة حقوقية أو ضبط إداري.

ب - التأسيس الحديث: الانتقال إلى "السجن" كمؤسسة

مع تأسيس المملكة السعودية عام 1932، بدأ تشكّل النواة الأولى لمؤسسة العقاب الحديث، مدفوعة بالحاجة إلى توحيد السلطة وضبط المجال العام تحت سيادة مركزية.

ومع تصاعد نفوذ آل سعود، جرى دمج الفقه الوهابي ضمن جهاز الدولة، حيث أصبح القضاء الشرعي أداة في يد النظام، يُوظَّف لضمان الامتثال لا فقط للدين، بل للسلطة نفسها.

في هذه المرحلة، أخذ مفهوم "السجن" يتبلور كمؤسسة دائمة لا كإجراء عارض. وتحوّلت المراكز الأمنية إلى فضاءات احتجاز، بعضها ارتبطت بالمحاكم الشرعية، وبعضها ظل تحت إدارة إمارات المناطق والشرطة السياسية. لم يكن الهدف هو العدالة، بل الطاعة، وهنا تبدأ ملامح المنظور الفوكوي بالظهور: السجن بوصفه مؤسسة لإعادة تشكيل الذات وفق منطق الدولة.

ج - مرحلة الطفرة النفطية: تحديث القمع وتعميق المركزية

في سبعينيات القرن العشرين، ومع الطفرة النفطية، توسعت بنية الدولة السعودية، وتطورت معها أدوات السيطرة، ومن ضمنها النظام العقابي. فالسجون لم تعد فقط أدوات لحبس المخالفين، بل غدت مؤسسات تمارس "إعادة تأهيل" عبر التعليم الديني والبرامج النفسية والاجتماعية. غير أن هذا "التأهيل" كان موجَّهًا لإعادة إنتاج نموذج المواطن المنضبط، لا لتحرير الفرد.

وقد شهدت هذه المرحلة إنشاء سجون كبيرة ومؤسسات "إصلاحية"، مثل سجن الحائر في الرياض وسجن ذهبان في جدة، بالإضافة إلى سجون سرية مرتبطة بأجهزة أمنية، كالهيئة العامة للمباحث. هنا تبرز بوضوح الآلية الفوكوية: ليس القمع الصريح، بل الانضباط المعمَّم، حيث يُصاغ السجين نفسيًا وثقافيًا ليصبح "كفؤًا اجتماعيًا" بحسب معايير الدولة.

د - الدولة الأمنية وتبلور السجن السياسي

منذ أحداث الحرم المكي (1979) بقيادة الجماعة السلفية المحتسبة برأسها جهيمان العتيبي، وما تبعها من صعود للتيارات الإسلامية والاضطرابات الداخلية، أعادت الدولة تشكيل أجهزتها الأمنية، وزادت من استثمارها في العقوبة السياسية بوصفها وسيلة لضبط المجال الديني والسياسي. وهكذا نشأ مفهوم "السجين السياسي"، رغم نفي الدولة لذلك المصطلح.

وقد جرى اعتقال دعاة، مثقفين، إصلاحيين، وحقوقيين، لا بسبب أفعالهم فحسب، بل بسبب أفكارهم، مما يحيل مباشرة إلى مفهوم فوكو حول "السيطرة على النفس" بكونها الغاية الجديدة للسلطة. فالسجن هنا لم يعد يعاقب الجريمة، بل "الانحراف عن السردية الرسمية"، أي أنه يغدو آلية لإنتاج الإجماع بالقوة.

من خلال هذا المسار، نلاحظ أن نشأة المؤسسة العقابية في السعودية لم تكن تطوراً حقوقياً، بل تحوُّلاً سلطوياً استند إلى دمج الدين بالأمن، والتقليد بالحدثة التقنية. لقد انتقل السجن من مجرد إجراء تقليدي إلى آلة سلطوية حديثة تُوظَّف لضبط الأجساد والعقول، ولإعادة إنتاج النسق السياسي والثقافي المهيمن. وهذا ما يُمهد لمقاربة أكثر عمقاً للسجون المعاصرة في السعودية في ضوء ديناميات السلطة والمجتمع، وهو ما سنعالجه لاحقاً..

السجن السعودي بين الردع الديني والانضباط السياسي

في السعودية، لم يكن السجن يوماً فضاءً محايداً لتطبيق العقوبة وفق منظومة قانونية عقلانية، بل أداة مركبة تُوظَّف في إطار مزدوج: شرعية دينية تُنتج الطاعة، وانضباط سياسي يعيد تشكيل الفرد والمجتمع. بهذا المعنى، يصبح السجن السعودي نتاجاً لتحالف بين فقه السلطة ومقتضيات الأمن، حيث تعمل المؤسسة الدينية والأمنية على تجسيد ما يسميه ميشال فوكو بـ"السلطة الانضباطية"، لكن بلون محلي يجمع بين النص والرصاص، وبين المناصحة والإخضاع.

أ - المؤسسة الدينية: شرعة العقوبة وتأيد الطاعة

منذ نشأة الدولة السعودية، مثلت الوهابية الذراع العقائدي للدولة، وقد أُنيط بها دور مزدوج: ضبط المجال الديني، وتوفير الشرعية للعقاب. وفي هذا السياق، جرى تصوير السجن، ليس كأداة للانتقام أو السيطرة، بل كوسيلة "لإصلاح الفاسد" و"هداية الضال"، بما يتناسب مع سردية الحسبة والرقابة الأخلاقية.

وقد استُخدمت مفاهيم مثل "الفتنة"، "الردة"، و"البدعة" بوصفها جرائم رمزية تبرر القمع، حتى حين لا يوجد نص قانوني صريح. بذلك، تماهى السجن مع وظيفة تربوية دينية، تُعيد تشكيل الذات وفق خطاب الطاعة، لا وفق العدالة. ومن هنا، يصبح السجين، كما في تصور فوكو، موضوعاً لـ"الاعتراف" والتوبة، لا لمجرد المحاسبة.

ب - من الخصومة القبلية إلى الضبط السياسي

بين أربعينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان السجن يُستخدم بالأساس لتصفية الخلافات القبلية أو الاحتراز من المعارضين المحليين. لكن منذ أحداث الحرم عام 1979، حدثت نقلة نوعية: فالسجن لم يعد مخصصاً للمعارض السياسي فقط، بل لكل من يخرج عن التصور الرسمي للإسلام أو الوطن أو الطاعة.

وفي التسعينيات، تصاعدت موجات الاعتقال ضد دعاة الصحوة، ثم ضد المثقفين والحقوقيين، وصولاً إلى الاعتقالات الجماعية في عهد الملك سلمان ومحمد بن سلمان، حيث لم يُستثنَ حتى رجال الدين الموالين، إذا شكَّ النظام في ولائهم الكامل. وهنا يتجلى مفهوم فوكو حول "إنتاج الذوات الطيعة": السجن لا يُعاقب الفعل بل النية، ولا ينتظر الجريمة بل يستبقها باسم الأمن.

ج - سجون الضبط: الحائر وذهبان كنموذجين

تُعد سجون مثل الحائر (جنوب الرياض) وذهبان (شمال جدة) من أبرز مراكز الاعتقال السياسي والأمني في السعودية. وقد بُنيت وفق نماذج معمارية وأمنية تُراعي الانفصال الكامل بين السجين والعالم، وتعتمد تقنيات دقيقة للمراقبة والعزل، بما يجعلها مطابقة لما أسماه فوكو بـ "الآلة الانضباطية".

لا يُنظر إلى هذه السجون كمجرد أماكن احتجاز، بل كمختبرات للضبط: يتم فيها تفكيك السلوك، مراقبة العواطف، إخضاع الجسد، وإعادة تشكيل الذات عبر التلقين، العزلة، أحياناً التعذيب، وأحياناً الحوار الإجباري. وقد كشفت تقارير حقوقية عديدة عن انتهاكات جسيمة داخل هذه السجون، مثل الحرمان من الزيارة، والاحتجاز الانفرادي، والتعذيب النفسي.

د - خطاب "إعادة التأهيل": قناع الهيمنة الذاتية

منذ بداية الألفية، روجت السعودية لبرامج "المناصحة" بوصفها بديلاً للعقوبة الصلبة، بهدف "معالجة الفكر المتطرف". لكن هذه البرامج - التي تمارسها لجان أمنية دينية ونفسية - لا تسعى لتحرير الفكر بل لتطويعه، عبر سلسلة من الجلسات، يعترف فيها السجين بـ "خطئه"، ويُعاد دمج في الدولة بشروطها.

وهنا تظهر الصلة المباشرة مع تحليل فوكو: فالسجن الحديث لا يجمع فحسب، بل يعالج؛ لا يقتل بل يُصلح، ولكن دائماً وفق مقاييس السلطة. فالعلاج هنا ليس تحريراً، بل "ترويضاً ذاتياً"، يجعل السجين مراقباً لنفسه، ومتشككاً في ذاته، وملتصقاً بالمراقب الداخلي أكثر من السياط الخارجية.

وهكذا، يقوم السجن السعودي على دمج معقد بين الخطاب الديني والسياسي، حيث يُقدّم القمع كعلاج، والسجن كإصلاح، والاعتراف كتحرر. لكنه في العمق يعيد إنتاج بنية الطاعة التي تؤسس لكل أشكال الضبط. فكما يرى فوكو، السجن ليس مؤسسة منفصلة، بل خلاصة لمنطق السلطة الحديث: سلطة تُعيد تشكيل الجسد، وتطبع داخل الذات "المراقب الصامت". وهذا ما يجعل من السجن في السعودية بوابة مركزية لفهم الدولة نفسها، لا مجرد ذيل لها.

السجن كأداة ثقافية ونفسية في السعودية

إذا كانت السلطة الحديثة - كما يرى فوكو - لا تكتفي بإخضاع الجسد بل تنفذ إلى الذات لتعيد تشكيلها، فإن السجن في السعودية قد تجاوز كونه مجرد فضاء عقابياً إلى أن يصبح جهازاً ثقافياً ونفسياً يعمل على إعادة صياغة الفرد من الداخل. فالسجن لا ينزع الحرية فحسب، بل يخلخل الهوية، ويزرع بذور الشك في الذات، ويوجه السجين نحو نمط معياري من الطاعة والانضباط. ومن هنا يصبح السجن جزءاً من بنية ثقافية أشمل تُنتج "الطاعة الذاتية" بوصفها هدفاً أعلى من العقوبة.

أ - الهوية المنكسرة: أثر السجن في تشكيل الذات

السجن في السياق السعودي لا يُعاقب الجسد فقط، بل يشرع في عملية طويلة من إعادة التكوين النفسي. فالمعتقل، خصوصاً حين يكون من النخب الدينية أو الفكرية أو الشبابية، يتعرض لصدمات مزدوجة: الأولى تتعلق بالعزل والإهانة، والثانية تتعلق بانهيار الثقة بالذات وبالمجتمع. يصبح السجين في وضعية "ذات مكسورة"، حيث يُنتزع من بيئته، وتُفقد انتماءاته، وتُفزع قناعاته من معناها.

تُمارس هذه السلطة عبر آليات معقدة: الاحتجاز الانفرادي، جلسات الاستتابة، الإذلال الرمزي، ومنع التواصل، وهي أدوات تسعى لتحويل السجين من فاعل مستقل إلى كائن طيع، خاضع، يراقب ذاته باستمرار كما يصف فوكو في "الاعترافات" الحديثة.

ب - تقنيات الإخضاع الناعمة: التعليم، الفحص النفسي، والمناصحة

قدّمت الدولة السعودية، خصوصًا في العقدين الأخيرين، نموذجًا "نفسانيًا" جديدًا للعقوبة، يتمثل في "لجان المناصحة" و"برامج إعادة التأهيل"، التي تدّعي علاج السجين فكريًا ونفسيًا، لكنها في الجوهر تعيد إنتاج السيطرة بأساليب ناعمة. فهذه البرامج ليست حوارًا حرًا، بل مسارًا معدًا سلفًا للوصول إلى نتيجة واحدة: الاعتراف بالخطأ والعودة إلى حضن الدولة.

وتُستخدم في هذه البرامج أدوات مثل التقييم النفسي، جلسات المشايخ، اختبارات الميول، والتقارير السلوكية، وكلها تُشكّل آليات تصنيفية رقابية تُمكن الدولة من تحديد من "يستحق" الدمج، ومن يجب أن يبقى تحت السيطرة. وهنا يتجلى التصور الفوكوي للسجن كأداة لإنتاج "ذات مفحوصة"، لا حرة.

ج - السجين في الخطاب الثقافي الرسمي: صورة المنحرف

يلعب الإعلام الرسمي دورًا خطيرًا في تشكيل نظرة المجتمع إلى السجين، خصوصًا السجين السياسي أو الفكري. فغالبًا ما يُقدّم بوصفه "متطرفًا"، "ضالًا"، أو "خارجًا عن الجماعة"، مما يعمّق العزلة حوله، ويهيئ المجتمع لتقبّل القمع بوصفه حماية للصالح العام. هذه الصورة الإعلامية تُمثّل الوجه الثقافي للعقوبة، وهي أداة فاعلة في تثبيت الهيمنة السياسية.

وبذلك، يتحوّل السجن إلى مسرح رمزي تُدار فيه معركة "التطبيع الثقافي للطاعة"، حيث يُحوّل المعارض إلى "حالة مرضية"، ويصبح السجن أداة للعلاج الاجتماعي أكثر من كونه ردعًا قانونيًا.

د - الصمت الاجتماعي والوصم: السجن قيد دائم

حتى بعد انتهاء مدة العقوبة، يبقى السجين مقيّدًا، لا بالقانون، بل بالوصم. فخروجه من السجن لا يعني خروجه من المراقبة، ولا عودته إلى الوضع السابق. يواجه المفرج عنهم صعوبات في العمل، التعليم، السفر، وأحيانًا حتى في الانتماء العائلي. وهذا الوضع يُجسّد ما يسميه فوكو بـ"السلطة الممتدة" التي لا تنتهي بانتهاء العقوبة، بل تظل حاضرة في الذاكرة والبنية الاجتماعية.

إن الوصم الاجتماعي يُعيد إنتاج السلطة داخل الفرد والمجتمع معًا، حيث يغدو السجين السابق علامة خطر، ويُراقب حتى في صمته، وتُفرض عليه رقابة غير مكتوبة. بذلك، يصبح السجن حالة ذهنية لا مادية فقط، ومؤسسة ممتدة خارج جدرانها.

في النتائج، السجن في السعودية ليس فقط عقوبة مادية، بل مشروع ثقافي ونفسي يعمل على إعادة تشكيل الأفراد ضمن نسق الطاعة والانضباط. فمن خلال تفكيك الذات، وإعادة تركيبها وفق مقاييس الدولة، يُحوّل السجين إلى ذات منقوصة، تعيش تحت رقابة المجتمع أكثر مما كانت تحت رقابة الجدران. وهو ما يجعل من السجن، في التحليل الفوكوي، مؤسسة للهيمنة الكلية، لا تنتهي أبوابها بانتهاء العقوبة، بل تبدأ من هناك.

السجن السعودي في سياق تحولات الدولة و"رؤية 2030"

حين أعلنت "رؤية 2030" في منتصف أبريل 2016 بكونها مشروعًا لإعادة تشكيل الدولة السعودية اقتصاديًا واجتماعيًا، بدا للوهلة الأولى أن البلاد مقبلة على انفتاح غير مسبوق. غير أن هذا الانفتاح، الذي ترافق مع تقليص نفوذ المؤسسة الدينية والانفتاح على الفنون والترفيه، لم يُفض إلى تحرير المجال العام، بل إلى تكثيف آليات القمع وتوسيع فضاء السجن. فقد باتت السلطة، في ظل "رؤية 2030"، أكثر براعة في إنتاج الخضوع من خلال أدوات حديثة: الرقابة الرقمية، الاحتجاز الإداري، والإعدامات الجماعية، وكل ذلك تحت غطاء "الإصلاح" و"الحداثة". بهذا المعنى، يُقدّم السجن، لا بوصفه نقيضًا للتحديث، بل كشرط بنيوي له.

أ - مفارقة الانفتاح الاقتصادي وتكثيف القمع السياسي

يتجلى التناقض في أن الدولة السعودية، بينما تدعو إلى التحديث والانفتاح والاستثمار الأجنبي، توسّع في الوقت ذاته من حملات الاعتقال، خصوصًا ضد النشطاء، الحقوقيين، المثقفين، ورجال الدين. وقد شهدت سنوات ما بعد 2016 (أي بعد إطلاق الرؤية) أكبر موجات القمع المنظم في تاريخ المملكة، بما في ذلك اعتقال نساء طالبين بحقوق قانونية، ورجال دين كانوا حتى الأمس من مؤيدي الدولة.

هذا التناقض يُذكر بمفهوم فوكو حول "الليبرالية التأديبية"، حيث تتعايش أدوات السوق مع تقنيات الانضباط، وتُستخدم الحرية كواجهة لتكثيف السيطرة. فالسجن هنا لا

يناقض الرؤية، بل يعزّزها من خلال ضمان خضوع المجتمع لنسخة محددة من "الحداثة المطيعة".

ب - صعود الرقابة الرقمية: السجن بدون جدران

في ظل "التحول الرقمي" الذي روّجت له "الرؤية"، استثمرت الدولة السعودية في تطوير تقنيات المراقبة الإلكترونية، بما في ذلك برامج تجسس على الهواتف، تتبّع على وسائل التواصل، وتحليل للبيانات السلوكية. وقد وثّقت منظمات دولية استخدام برنامج "بيغاسوس" في مراقبة معارضين وصحافيين.

بهذا المعنى، تحوّل السجن من فضاء مغلق إلى بنية غير مرئية تمتد داخل حياة الناس اليومية. فكما وصف فوكو نموذج "البانوبتيكون"، لم يعد السجن يعرف متى يُراقب، لكنه يتصرّف دائماً كما لو أنه تحت المراقبة. وهذا النمط من السيطرة ينتج ما يُعرف بـ"الذات المراقبة لذاتها"، وهو الشكل الأكثر تقدماً للضبط الحديث.

ج - تراجع المؤسسة الدينية وصعود الأمن الثقافي

أحد أبرز ملامح المرحلة الجديدة هو تفكيك نفوذ المؤسسة الدينية، خصوصاً "هيئة الأمر بالمعروف"، مقابل صعود جهاز أمني ثقافي يمارس المراقبة والتأطير من دون عمامة. لقد تمّ استبدال الرقابة الأخلاقية المباشرة بـ"الرقابة الناعمة" التي تشمل الخطاب الفني، المناهج التعليمية، والفضاء الرقمي.

هنا، يصبح الأمن الثقافي امتداداً للسجن: لا يعاقب الناس فقط، بل يُحدّد لهم ماذا يُفكّرون، وكيف يعبرّون، وما هو الحد المقبول للانتماء. وهذا يتقاطع مع تحليل فوكو للسلطة بوصفها منتجة للمعنى، لا فقط مانعة.

د - الإعدامات الجماعية والاحتجاز الإداري: عودة منطق السيادة

رغم مظاهر التحديث، شهدت السعودية تصاعداً في استخدام عقوبة الإعدام، خصوصاً في قضايا سياسية أو ملفقة، شملت نشطاء من الطائفة الشيعية وشباباً متهمين بالتظاهر. كما توسّع استخدام الاحتجاز الإداري دون محاكمة، بموجب قانون "مكافحة الإرهاب"، الذي يمنح وزارة الداخلية سلطة الاعتقال غير المحدود.

يُعيدنا هذا إلى تحليل فوكو حول السلطة السيادية التي تحتفظ لنفسها بـ"حق القتل". فرغم الانتقال إلى الدولة البيروقراطية، تُبقي السلطة على أدوات السيادة القصوى: القتل، الإخفاء، والإفلات من العقاب. وهكذا يصبح السجن السياسي أداة سيادية تُدار باسم القانون، لكنها تتجاوز القانون ذاته.

ففي ظل "رؤية 2030"، لم يَغِب السجن عن المشهد، بل أعيد إنتاجه وتحديثه: صار أكثر انسيابية، أكثر توغلاً، وأكثر قسوة في ثوبه الناعم. فقد تحوّل من جدران صلبة إلى منظومة ثقافية ونفسية رقمية، تنتج طاعة طوعية تحت غطاء الإصلاح والحدّاث. وهنا تتجلّى، مرة أخرى، عبقرية تحليل فوكو: فالسلطة الحديثة لا تحكم بالعنف وحده، بل عبر إنتاج الواقع ذاته، وتحويل أدوات السيطرة إلى ممارسات "طبيعية"، لا تُرى إلا في نتائجها.

المقاومة والمعنى السياسي للسجن في السعودية

إذا كان السجن أداة لترويض الجسد وتشكيل الذات في خدمة السلطة، فإنّه في المقابل يشكّل، بقدر من التناقض، فضاءً للمقاومة الرمزية والسياسية. لا لأن جدرانه قابلة للكسر، بل لأن معناه ذاته - حين يُفكّك - يكشف عن طبيعة السلطة التي تقف خلفه. وفي الحالة السعودية، لا يفضح السجن فقط أساليب العقوبة، بل يُعري بنية الدولة الحديثة التي تمزج بين التقدّم القهري والطاعة المطلقة. وهكذا يصبح السجن، في ضوء المقاربة الفوكوية، مرآة مكبّرة للدولة، ومجالاً لتوليد خطاب مضاد، داخل الزنازين أو خارجها.

أ - شهادات المعتقلين والمنفيين: سرديّة الألم كفعل مقاوم

لقد راكمت السنوات الأخيرة عشرات الشهادات التي خرجت من قلب السجون السعودية، سواء عبر كتابة المعتقلين السابقين أو عبر روايات ذويهم والمنفيين. وتشترك هذه الشهادات في سمة أساسية: أنها لا تكتفي بسرد المعاناة الجسدية أو النفسية، بل تكشف عن مشروع سلطويّ يهدف إلى محو الفرد، أو إرجاعه إلى حالة "الطاعة النقيّة".

لكن المفارقة أن سرديّة الألم، حين تُدوّن، تتحوّل إلى فعل مقاوم: فالسجين الذي يروي، هو ذاتٌ تفكّك منطق القمع، وتُخرج التجربة من حيز السرّ إلى العلن. في هذا، تتحقّق

نبوءة فوكو بأن "الاعتراف"، الذي أرادته السلطة أداة للهيمنة، يمكن أن يُنقلب إلى سلاح ضدها.

ب - تفكيك الخطاب الرسمي وإعادة تعريف الجريمة

لعبت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش، ومراسلون بلا حدود، والقسط، وسند والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الانسان، دورًا جوهريًا في فضح البنية العقابية السعودية. لا فقط عبر التوثيق، بل عبر إعادة تعريف ما يُسمّى بـ "الجريمة"؛ إذ يُظهر تحليل هذه التقارير أن معظم المعتقلين لم يُسجنوا بسبب ارتكاب أفعال مُجرّمة قانونيًا، بل بسبب التعبير عن الرأي، أو الدفاع عن حقوق الغير، أو الخروج عن السردية الرسمية.

هذا التوثيق يُسهم في تحويل السجن من شأن داخلي إلى ملف دولي، ويُربك خطاب الدولة الذي يقدّم السجن كأداة "إصلاح". كما يُعزّز إمكان المقاومة، عبر دعم المعتقلين معنويًا، وفضح السلطات أخلاقيًا على المستوى العالمي.

ج - السجن مرآة لبنية الدولة: انكشاف منطق السلطة

في تحليل فوكو، لا يُمكن عزل المؤسسة العقابية عن باقي مؤسسات الدولة؛ فالسجن يعكس الطريقة التي تفكّر بها السلطة، وتُدير بها المجتمع. وإذا كان السجن السعودي قد بُني ليكون أداة لكتّم الصوت، فإنه - من حيث لا يريد - يكشف طبيعة النظام الذي يُديره: نظام لا يحتمل التعدد، ولا يقبل الاختلاف، ويخلط بين الأمن والولاء، وبين القانون والسيادة.

هكذا، يتحوّل السجن إلى مرآة للدولة؛ فإذا ما بدا أن القوانين صورية، وأن القضاء يُستخدم للتبرير لا للفصل، وأن العقوبة تُسلّط وفق منطق سياسي لا قانوني، فإننا نكون أمام دولة لا تُطبّق القانون بل تنتجه بحسب مزاج السلطة. هذا ما يجعل من السجن مؤشرًا دقيقًا لطبيعة النظام، بل وأكثر وضوحًا من الدستور ذاته.

د - هل يمكن إصلاح السجن دون إصلاح الدولة؟

كثيرًا ما تتحدّث السلطات السعودية عن "تطوير المنظومة العقابية" و"تحديث المؤسسات الإصلاحية". لكنّ السؤال الجوهري يبقى: هل يمكن إصلاح السجن في غياب قضاء مستقل، وصحافة حرّة، ومجتمع مدني فعّال؟ الجواب - في ضوء الرؤية

الفوكوية - هو النفي: فالسجن ليس جهازًا منفصلاً، بل نتاجٌ لبنية شاملة، تتطلب إصلاحًا سياسيًا وثقافيًا وأخلاقيًا.

لا معنى لإصلاح السجن في دولة تُجرّم التعبير السلمي، وتمنع تكوين الجمعيات، وتُقيّد القضاء بالأوامر العليا. فكل إصلاح يُبقي على السلطة المطلقة، إنما يُعيد إنتاج القمع بأدوات أكثر نعومة، وأكثر فتكًا بالمعنى والكرامة. وعليه، فإن تحرير السجن يمرّ عبر تحرير الدولة نفسها.

لقد حاولنا فيما سبق أن نعيد قراءة واقع السجون في السعودية عبر عدسة فوكوية، ترى في السجن أكثر من فضاء للعقوبة، بل مؤسسة ثقافية وسياسية تمثل خلاصة منطق الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار، فإن السجن السعودي يكشف عن طبيعة السلطة التي لا تكتفي بالضبط الجسدي، بل تطمح إلى إنتاج المواطن الطيّع، والمجتمع الصامت، والذات المنقوصة.

لكن، في المقابل، تُظهر الشهادات، والمقاومات الرمزية، والفضائح الحقوقية، أن السجن ليس قدرًا أبدياً. فحتى في أشدّ لحظاته قسوة، يمكن للسجن أن يُنتج الوعي، وأن يُحرّر المعنى، وأن يكون نقطة انطلاق لفهم الدولة، ومواجهتها، وتغييرها.

في ختام المناقشة، التي سعت إلى تفكيك واقع السجون في السعودية عبر عدسة فوكوية، يتبيّن لنا أن السجن لم يعد مجرد إجراء عقابي معزول، بل بات البنية الأكثر تكتيفاً لمعنى السلطة، والنافذة التي يمكن من خلالها قراءة طبيعة الدولة، وحدود المجتمع، وأشكال الطاعة، وأنماط المقاومة.

لقد كشفت المناقشة أن السجن في السعودية لا يُفهم بوصفه مؤسسة قانونية خاضعة لمفاهيم العقوبة والعدالة، بل كامتداد لمنطق سلطوي يدمج بين السيادة الدينية والانضباط الأمني، ويعيد تشكيل الأجساد والضمائر معاً. فالمؤسسة العقابية لم تُبنَ من أجل إصلاح المخطئ، بل لإنتاج المواطن القابل للتطويع، ولترسيخ الطاعة كقيمة ثقافية ومطلب سياسي.

وقد بيّنا كيف لعب الخطاب الديني دورًا حاسمًا في شرعنة العقوبة، قبل أن يُستبدل تدريجيًا بـ"الخطاب الأمني الثقافي" مع إطلاق رؤية 2030، حيث لم يؤدّ الانفتاح

الاقتصادي إلى تحرّر سياسي، بل إلى تحديث القمع ذاته، عبر أدوات رقمية، وخطاب تنموي، وآليات ناعمة تلبس القمع ثوب المناصحة.

وفي ضوء المقاربة الفوكوية، بدا السجن السعودي أقرب إلى "بانوبتيكون ممتد"، لا تقتصر رقابته على الجدران، بل تشمل المجتمع كله. فالسجين يُنتج، لا يُعزل، ويُعاد تشكيله وفق هندسة سلطوية تسعى لإخضاع الذات من الداخل، لا فقط كسرّها من الخارج. وهذا ما يجعل من السجن أداة مركزية في مشروع "الهندسة السياسية للإنسان" في السعودية.

كما أظهر النقاش أن السجن لا يواجه بالمقاومة المسلحة، بل بالمقاومة الرمزية: في الكتابة، والبوح، والتوثيق، والمنافي، والشهادات التي خرجت من الجدران لتفضح النظام وتُحرّك الضمير. وفي هذا المعنى، يصبح السجن أيضاً "معماً للوعي"، حيث يُعاد اكتشاف الذات، وإعادة تعريف السياسة بوصفها نضالاً من أجل الكرامة.

إن السؤال الذي يظل معلقاً في ضوء هذا التحليل هو: هل يمكن إصلاح النظام العقابي من داخل السلطة التي تُنتجها؟ أم أن تحرير السجن مرهون بتحرير الدولة ذاتها من منطق الهيمنة؟ لقد حاول النقاش أن يُقرّبنا من الإجابة، لا عبر تقديم حلول جاهزة، بل عبر إعادة طرح الأسئلة الأكثر جذرية: كيف نحيا أحراراً في دولة تراقب أنفاسنا؟ كيف نصوغ العدالة خارج سرديّة الأمن؟ وكيف نواجه السجن، لا كجدران، بل كمعنى؟